

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 248 @ .

3523 وقد جاء في حديث رواه ابن منصور في سننه ، عن راشد بن سعد قال : قال رسول اللّٰه  
: ( ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم ) . وقوله تعالى : 19 ( } ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم  
اللّٰه عليه { ) وقد تقدم أن المراد بها الميتة وذبائح المشركين ، وقيل المراد بها ما  
تعمد ترك التسمية عليه ، بدليل قوله تعالى : ( وإنه لفسق ) . مع أنها متقدمة على قوله  
: 19 ( } وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم { ) ، ويعضد هذا من جهة المعنى أن الذبح وقع  
في محله ، فجاز أن يسامح فيه بخلاف الصيد . .

( تنبيهان ) : ( أحدهما ) الجاهل بوجوب التسمية لا يعذر ، بخلاف الناسي ، ولذلك أفطر  
الجاهل بالأكل في الصوم دون الناسي ؛ ( الثاني ) : يشترط قصد التسمية على ما يذبحه ،  
فلو سمى على شاة وأخذ غيرها فذبحها بتلك التسمية لم يجزئه ، لعدم قصدتها بالتسمية ،  
وكذلك لو رأى قطيعاً فسمى وأخذ منه شاة فذبحها بالتسمية الأولى لم يجزئه ، ولا يشترط أن  
يقصده بالتسمية صيداً معيناً ، فلو سمى على صيد فأصاب غيره حل ، دفعاً للحرج والمشقة ،  
نعم هل يشترط قصد الآلة بالتسمية ، فلو سمى على سهم ثم ألقاه وأخذ غيره فرمى بالثاني من  
غير تسمية لم يجزئه ، لأنه لما تعذر غالباً اعتبار التسمية على صيد بعينه اعتبرت على  
آلته ، أو لا يشترط كما في الذبيحة ، فإنه لو سمى على سكين ثم ألقاها وأخذ غيرها أجزأه  
؟ فيه قولان ، واللّٰه أعلم . .

قال : وإن ند بعيره فلم يقدر عليه فرماه بسهم أو نحوه مما يسيل به دمه وقتله أكل . .  
3524 ش : الأصل في ذلك ما روى رافع بن خديج قال : كنا مع النبي في سفر ، فعند بعير من  
إبل القوم ، ولم يكن معهم خيل ، فرماه رجل بسهم فحبسه ، فقال رسول اللّٰه : ( إن لهذه  
البهائم أوابد كأوابد الوحش ، فما فعل منها هذا فافعلوه به هكذا ) . رواه الجماعة ،  
وزاد الحميدي ( وكلوه ) . .

3525 وعليه يحمل حديث أبي العشاء ، عن أبيه رضي اللّٰه عنهما قال : قلت : يا رسول  
اللّٰه أما تكون الزكاة إلا في الحلق واللبة ؟ قال : ( لو طعنت في فخذها لأجزأك ) . رواه  
الخمسة . .

وقول الخرقى : ندّ بعير : تبع فيه وقعة الحديث ، ويلحق به ما في معناه ، ولهذا عمم  
النبي الحكم فقال : ( إن لهذه البهائم ) . وقوله : فلم يقدر عليه . هذه صورة المسألة ،  
وإلا لو قدر عليه وجبت ذكاته ، وقوله : فرماه بسهم أو نحوه ، يحترز به عما

